

أعلى الخلاف

وانتصرت «دراها» البحر
في مجلس النواب

أقرّ قانون تثبيت متطوعي الدفاع المدني، الدولة، التي حاولت أن تظهر نفسها غير مبالية، كانت تعلم أنه لا مفرّ من أقرار القانون بعدما أخرجهم وعزّاهم يوسف الملاح ورفاقه أمام البحر. بين الرملة البيضاء ومجلس النواب 4 ساعات من «الدراها» التي انتهت على خير، فصقّ المعتصمون، على وقع كلمة «مبروك». ردها كثير من المواطنين الذين أصيبوا بعاطفتهم

محمد نزال

لم يسبقهم إليها أحد. مشهد «درامي - تراجمي» بامتياز. ستقرن بهم هذه الطريقة، لسنوات طويلة، من بين مختلف طرق الاعتصامات. قرابة العاشرة صباحاً، نزل يوسف الملاح إلى البحر، ومعه رفاقه، كما وعدوا. سبحوا بعيداً. مرّ وقت قيل أن يغيبوا عن الأنظار. نحو أربع ساعات في الماء، يسبحون بلا توقف، وعيون المتسفرين عند شاطئ الرملة البيضاء، من رفاق وأهل ومتضامنين، تلاحق أثرهم المتضائل في الماء شيئاً فشيئاً. لم يعودوا إلى الشاطئ إلا بعدما وصلهم خبر إقرار اقتراح قانون تثبيتهم في الدفاع المدني. فعلها الملاح ورفاقه، حصلوا على ما أرادوا، بغض النظر عن التعديلات الطفيفة التي طرأت على نص القانون.

بعد ساعة على نزولهم الماء، كانت سيّدة، تجلس وحيدة على كرسي فوق الرمال، تمسح دمعها عن خديها. اقترب منها بعض الأشخاص وسألوها من تكون. إنها والدة محمد كجك، المتطوع في الدفاع المدني، الذي ظلت تراقبه في الماء قبل أن يختفي عن نظرها. رفاق ولدها أخبروها أن ابنها بخير، ولن يصيبه أي مكروه، ولكن... «أنا أم». ظلّت في الشمس إلى أن عاد ولدها، فاحتضنته، ببذلته المبللة، كمن غاب عنها لسنوات. قد يأخذ البعض على متطوعي الدفاع المدني إفراطهم في «العواطف». قد يُقال إن منسوب الشعر في نصريحتهم كان زائداً عن حدّه. هم يعلمون ذلك، حتى الملاح نفسه، الذي أطلق شرارة الاعتصام بدمعته قبل نحو أسبوع، ولكنها كانت معركة، وكان لا بد من استخدام كل «الأسلحة الشرعية».

صباح أمس، كانت العيون التي تنظر إلى البحر، تنظر أيضاً إلى مجلس النواب في وسط بيروت، حيث يناقش قانون التثبيت. كل الحاضرين عند الشاطئ كانوا يتفاعلون مع كل خبر عاجل، أت من ساحة النجمة. فتارة يصفقون، وتارة يلونون بالصمت. كانت قضيتهم موضوعة على جدول أعمال جلسة مجلس النواب، كبد رابع، وجاء الخبر أن الجلسة افتتحت. عندها نزل 15 متطوعاً إلى الماء، تصور البعض أن النواب، للظرف الراهن، سيرفعون قانون الدفاع المدني إلى البند الأول. تابع النواب مناقشة القضايا، بنحو طبيعي جداً، إلى حدّ استنفرّ كثيرين ممن كانوا عند الشاطئ. كأن لا أحد في الماء رهن القرار الذي سيصدر عن المجلس. أكثر من ذلك، جاء دور البند الرابع، وجاء الخبر العاجل،

لكن دقائق ويصل خبر آخر، يقول: «توقف البحث في مناقشة اقتراح القانون، بسبب عدم حضور وزير الداخلية نهاد المشنوق بعد، وذلك بناءً على طلب النائب جورج عدوان». هكذا، بدا المشنوق كمن يريد أن يوصل رسالة،

كانت معركة وكان
لا بد من استخدام كل
«الأسلحة الشرعية»

جلست والدة محمد كجك على الشاطئ تبكي خوفاً على ابنها الذي توارى خلف الموج (مروان بو حيدر)

مفادها: «أنا وزير داخلية قوي، صلب، لا يهمني حتى لو كان متطوعو الدفاع المدني في البحر... لست أنا من يهول علي». وصل المشنوق أخيراً، ووصل خبر وصوله، وتفاعل الشاطئ حراكاً ونقاشاً وتبادل آراء. عرفوا أن المشنوق، في الجلسة، أبدى ملاحظات قد توصل في النهاية إلى إسقاط اقتراح القانون أو تأجيل بنه. صدح مكبر الصوت في الرملة البيضاء، ونادى به أحد المتظمين للاعتصام أسماء شبّان آخرين داعياً للانضمام إلى رفاقهم في البحر كدفعة ثانية. كانوا ينوون، لو طال الأمر، أن ينزلوا جميعهم إلى البحر. الذين نزلوا كانوا من مختلف الطوائف. أرادوا رمزية وطنية، وفعلاً، خلال الأيام الثلاثة الماضية كان بالإمكان سماع أكثر اللكنات اللبنانية

في الاعتصام. خلال ساعات السباحة الأربع، حضرت بعض الشخصيات إلى الشاطئ للتضامن، ولكن لم يكن مفهوماً سبب حضور رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن إلى هناك. «طرق» خطاباً بالحاضرين لم يفهم منه شيء. أحد المتطوعين المعتصمين همس لرفاقه قائلاً: «هذا لديه وحده أسئلة تكفي لتثبيتنا جميعنا مع معاشات تقاعدية، والآن يأتي ليخطب بنا بعدما انتهى كل شيء». أخيراً أقر القانون، مع تعديلات ربما كانت قد ظلمت بعض الذين طاولتهم، تحديداً من فئتي الإجراء والمتقاعدين. هؤلاء بحسب ما اتضح لن يكون لهم نصيب في التثبيت، ولكن سيُسمح لهم أن يبقوا في العمل. وهنا حاول النائب هادي حبيش أن «يربح جميلة»

«مجنونات معبر المتحف» في ذكرى الحرب: من حقنا أن ن

في الذكرى الـ 39 للحرب الأهلية في لبنان، اختارت لجنة أهالي المخطوفين والمفكرة القانونية أن تذكّر بالحكم الصادر عن مجلس شوري الدولة الذي كرّس حق أهالي المفقودين في الاطلاع على نتائج التحقيقات التي أجرتها الحكومة اللبنانية

بسام القطار

تحت شعار «تحسين البلد من الانزلاق نحو حرب جديدة» عقدت لجنة أهالي المخطوفين والمفكرة القانونية، أمس، مؤتمراً صحافياً في نقابة الصحافة لعرض حيثيات الحكم الصادر عن مجلس شوري الدولة حول مصير المفقودين. وكانت الغرفة الأولى في المجلس برئاسة القاضي شكري صادر وعضوية المستشارين فاطمة عويدات وميريه عماطوري قد أصدرت حكماً يكرس للمرة الأولى الحق في الوصول إلى المعلومات بشكل عام وحق ذوي المفقودين في معرفة

مصير أحبائهم، وقد قضى هذا الحكم بإبطال القرار الضمني الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء برفض تسليم ملف التحقيقات التي قامت بها لجنة التحقيق الرسمية للاعتصام عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين لذوي المفقودين وإعلان حقهم في الاستحصال على نسخة عن الملف الكامل عملاً بحق المعرفة. وقد توصل المجلس إلى هذه النتيجة بعدما أعلن حقاً أساسياً جديداً هو حق ذوي المفقودين، على أساس أن هذا الحق هو حق طبيعي متفرع عن حقوق الإنسان في الحياة وفي الحياة الكريمة وفي مدقن لائق، وعن حق العائلة في احترام الأسس العائلية وجمع شملها، وعن حق الطفل في الرعاية الأسرية والعاطفية والحياة المستقرة، وهي حقوق كرستها المواثيق والشرائع الدولية التي انضم إليها لبنان، ما يستتبع إعلان حق ذوي المفقودين في الاطلاع على كل التحقيقات لكشف مصيرهم، وأن هذا الحق لا يقبل أي تقييد أو انتقاص أو استثناء إلا بموجب نص صريح، الأمر غير المتوافر في القضية الحاضرة.

الحامي نزار صاغية ذكر بالموتمر الصحافي الذي عقدته لجنة أهالي

واضحة. فحتى تقديم الدعاوى، كان المطلب الحقوقي للأهالي يجابه دوماً بممانعة سياسية صرف، ظاهراً إرادة طي صفحة الماضي وصون السلم الأهلي، وعمقها هو المحافظة على سمعة مجرمي الحرب وأمرائها. وأملنا من خلال استحضار الدولة إلى المحكمة أن تنتقل من مجابهة عقيدة بين حق الأهالي والإرادة السياسية المناهية لهذا الحق، إلى مجابهة يفترض ألا يستخدم فيها إلا سلاح القانون، بمعزل عما قد يكون لهذا أو

المفقودين في عام 2009 في حرج بيروت، معلنة تحولاً أساسياً في منهجية عملها، مفاده خيارها باللجوء إلى القضاء لانتزاع حقها في المعرفة. وسال صاغية: لماذا ترفض رئاسة مجلس الوزراء تسليمنا ملف التحقيقات؟ لماذا ترفض إعلامنا بما لديها من معلومات بشأن مصائر المفقودين؟ وعليها هنا أن تبرر موقفها، ليس بما تيسر لها من اعتبارات سياسية، بل باعتبارات قانونية

تضمنت قائمة الصليب الأحمر أكثر من 3500 اسم من أصل 17 ألف مفقود (أرشيف - هينم الموسوي)



ذاك من اعتبارات أو مصالح سياسية. ولفت صاغية إلى أن هذا الحكم وضع القضاء أمام مسؤولياته الأساسية، في حماية حقوق المواطن الأساسية، في اتجاه الموازنة بين مطلب الأهالي ومبررات الدولة، على أساس القانون. فالقضاء هو المرجع الرسمي الوحيد المضطر إلى إصدار الحكم، وذلك بخلاف المراجع السياسية التي بإمكانها أن تجيب أو لا تجيب على المطالب، مهما كانت محقة. كذلك ذكر صاغية بالقرار الذي اتخذته القضاء المستعجل في بيروت وبعدها بالقيام بتدابير حماية للمقابر الجماعية في مناطق عدة، وتعيين خبراء للكشف على المواقع. وتمت إمطة اللثام عن حقائق كثيرة ستولد عنها قريباً دعاوى أخرى تشمل أماكن أخرى، ويأمل أهالي المفقودين أن يتم إطلاق ورش حقيقية لتحديد هوية الأشخاص المدفونين فيها، اعترافاً منها بحقوق ذوي المفقودين بالمعرفة.

ولفت صاغية إلى أن هذا القرار يضع مسؤولية مباشرة على رئاسة الحكومة بتسليم الملف عملاً بمبدأ استقلال القضاء، ومسؤولية معنوية بالمسارعة إلى جلاء مصائر المفقودين، بحيث يكون أي تباطؤ من أي مسؤول